الأمم المتحدة

A/75/341

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة ويُشرفها أن تشير إلى ترشيح المملكة المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023 في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في نيويورك.

وتتشرف البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة 251/60، التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما إحدى أولويات السياسة الخارجية للمملكة المتحدة (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 119 (ج) من جدول الأعمال.

160920 150920 20-11703 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ترشيح المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لعضوية مجلس حقوق الإنسان، (2021-2023)

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

تتعهد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بما يلي:

تشجيع 12 سنة من التعليم الجيد لجميع الفتيات والعمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

سنواصل العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الطفلة والزواج المبكر والقسري، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات من خلال مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وستكفل المملكة المتحدة اتباع نهج يركز على الناجين والناجيات إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وستطلق في المؤتمر الدولي لمبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع في عام 2020 أدوات لتعزيز العدالة للناجين والناجيات ومحاسبة الجناة. وسنواصل العمل على الحد من أثر النزاع على النساء والفتيات، وضمان مشاركتهن مشاركة مجدية في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك العمل كوسيطات.

وبما أنه لا تتبقى سوى عشر سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سنواصل جهودنا لتعزيز العمل، بحلول عام 2030، على حصول جميع الفتيات على 12 عاماً من التعليم الجيد، بينما نعمل على تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. ونحن، باعتبارنا من الرؤساء المشاركين لتحالف المساواة في الحقوق، نركّز بشكل خاص على أهمية أهداف التنمية المستدامة وتعهد الأمم المتحدة بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وستكون أهمية أهداف التنمية المستدامة سمة هامة في المؤتمر الدولي المقبل بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الذي ستستضيفه المملكة المتحدة.

الدفاع عن حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد

ستظل المملكة المتحدة رائدة عالمية وصوتا قويا على الصعيد الدولي، وستدافع عن حرية الدين أو المعتقد. وسنقوم بالتوعية بحجم وشدة انتهاكات حرية الدين أو المعتقد، وسننتقد الدول التي تستهدف الأشخاص وتضطهدهم على أساس دينهم أو معتقدهم. وسوف نستخدم بشكل كامل الآليات والإجراءات للدفاع عن حرية الدين أو المعتقد، بما ذلك الاجتماعات الدولية، والاستعراضات الدورية الشاملة للأمم المتحدة، وغيرها من المنتديات الدولية.

وفي عام 2019، قمنا بالتكليف بإجراء استعراض مستقل للنظر في عملنا لدعم حرية الدين أو المعتقد، ولا سيما عملنا لدعم المسيحيين المضطهدين. وقُدمت في الاستعراض سلسلة من التوصيات، حددت الأعمال الإضافية التي يمكن أن تقوم بها المملكة المتحدة فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد. وقبلت

حكومة المملكة المتحدة جميع التوصيات، وبدأ العمل على تنفيذها بطريقة من شأنها أن تحقق تغييرا إيجابيا للأشخاص من جميع الأديان والمعتقدات، والأشخاص الذين ليس لهم معتقد.

دعم القيم الديمقراطية

تظل المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة والمساهمة فيها، بما في ذلك الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ووجود مجتمع مدني متنوع وفعال وقادر على الصمود في وجه التحديات، بما في ذلك وسائل الإعلام، مهم للمجتمعات المفتوحة والشاملة، ولمحاسبة الحكومات.

وستدعم المملكة المتحدة مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة حيثما كان ذلك مناسباً، وستعمل على التصدي لحالات الانتقام في إطار جهد أوسع نطاقاً يرمي إلى تهيئة بيئة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني. وللمملكة المتحدة تاريخ طويل في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إجراء حوارات ثنائية وتعزيز المعايير العالمية عن طريق المشاركة المركزة في إطار النظام المتعدد الأطراف. ونسلم بالدور الأساسي الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها، وسنعمل في إطار مجلس حقوق الإنسان لضمان قدرتهم على أداء هذا الدور. ومن خلال صندوق "ماغنا كارتا" (الميثاق الأعظم) لحقوق الإنسان والديمقراطية، نواصل أيضا دعم المبادرات التي تدافع عن القيم الديمقراطية والمجتمع المدني، مقدمين يد المساعدة مباشرة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في قضاياهم.

التواجد في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى حماية حرية الإعلام

في عام 2019، أطلقنا، إلى جانب كندا، الحملة العالمية لحرية الإعلام، وشاركنا في تموز/يوليه 2019 في استضافة المؤتمر العالمي الأول بشأن حرية الإعلام، الذي حضره ممثلون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أكثر من 100 بلد. وأطلِقت عدة مبادرات في المؤتمر، بما في ذلك صندوق عالمي للدفاع عن حرية الإعلام، وفريق قانوني مستقل، وتوقيع تعهد بحماية حرية الإعلام بما في ذلك التزام بالاستجابة الفعالة للتهديدات الخطيرة، فضلاً عن التصدي للقضايا الطويلة الأجل. وشكلت البلدان التي وقعت على التعهد تحالفا من أجل حرية الإعلام.

وستواصل المملكة المتحدة، بصفتها عضوا مؤسسا في التحالف من أجل حرية الإعلام، العمل مع حكومات أخرى على تشجيع حرية الإعلام وتهيئة بيئة آمنة وتمكينية تحمي الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام من الأذى (الهدف 16-10 من أهداف التنمية المستدامة). ودعم الحق في حرية التعبير، الذي هو بالغ الأهمية لتعزيز كامل حقوق الإنسان وحمايتها، يشكل عنصرا أساسيا في عمل المملكة المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ومع تزايد التحديات العالمية، سندافع، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، عن الحق في حرية التعبير، وسننهض به حيثما أمكن.